

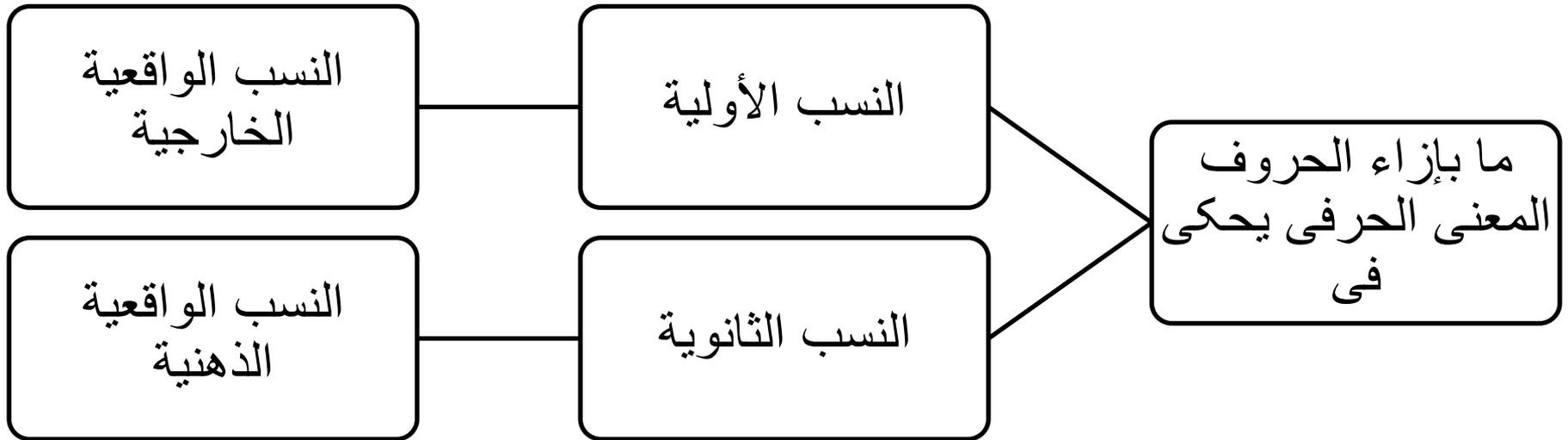
علم أصول الفقه

٤١

معاني حرفي ١-١٠-٩٤

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

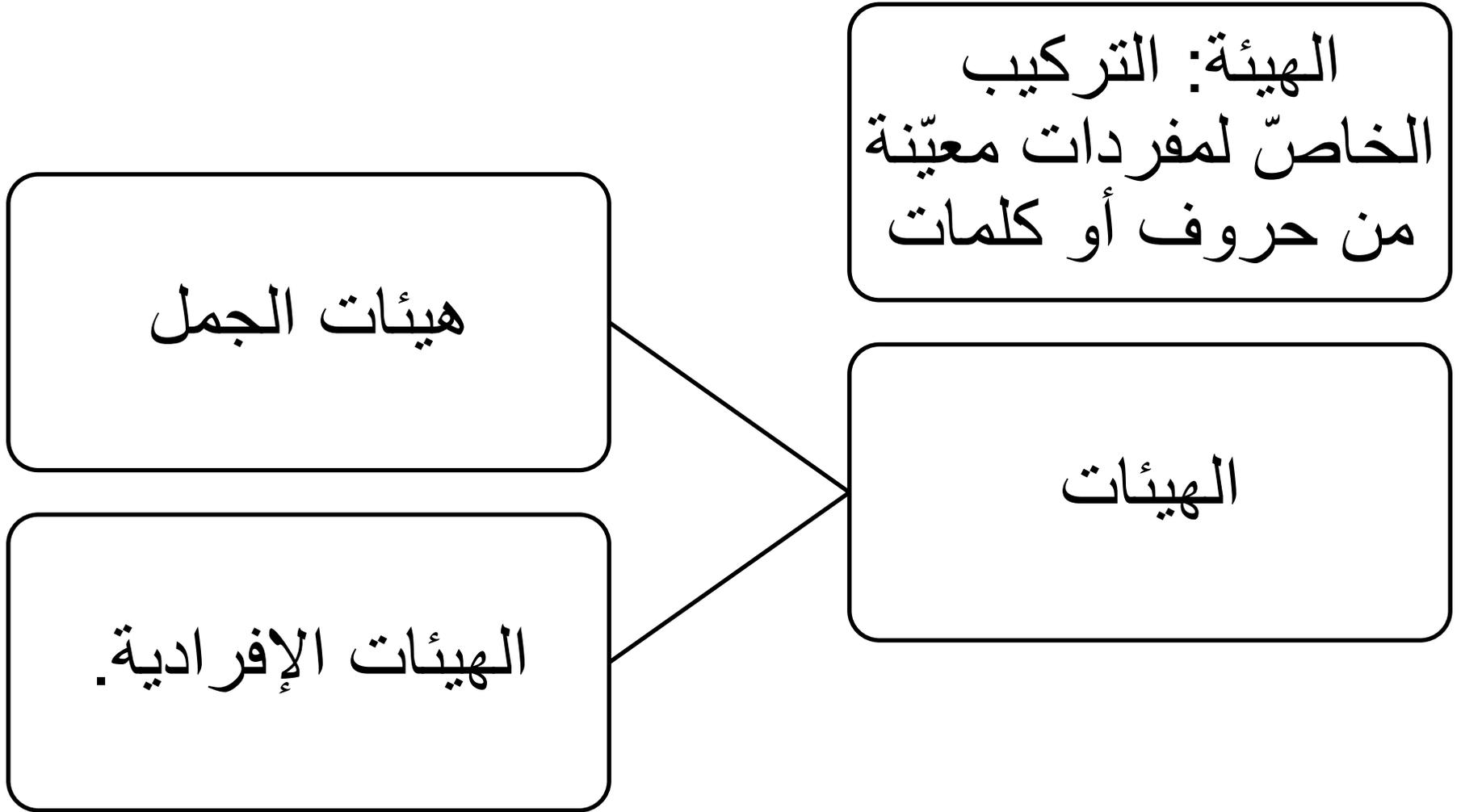
٣- نسبة المعنى الحرفي



نسبية المعنى الحرفي

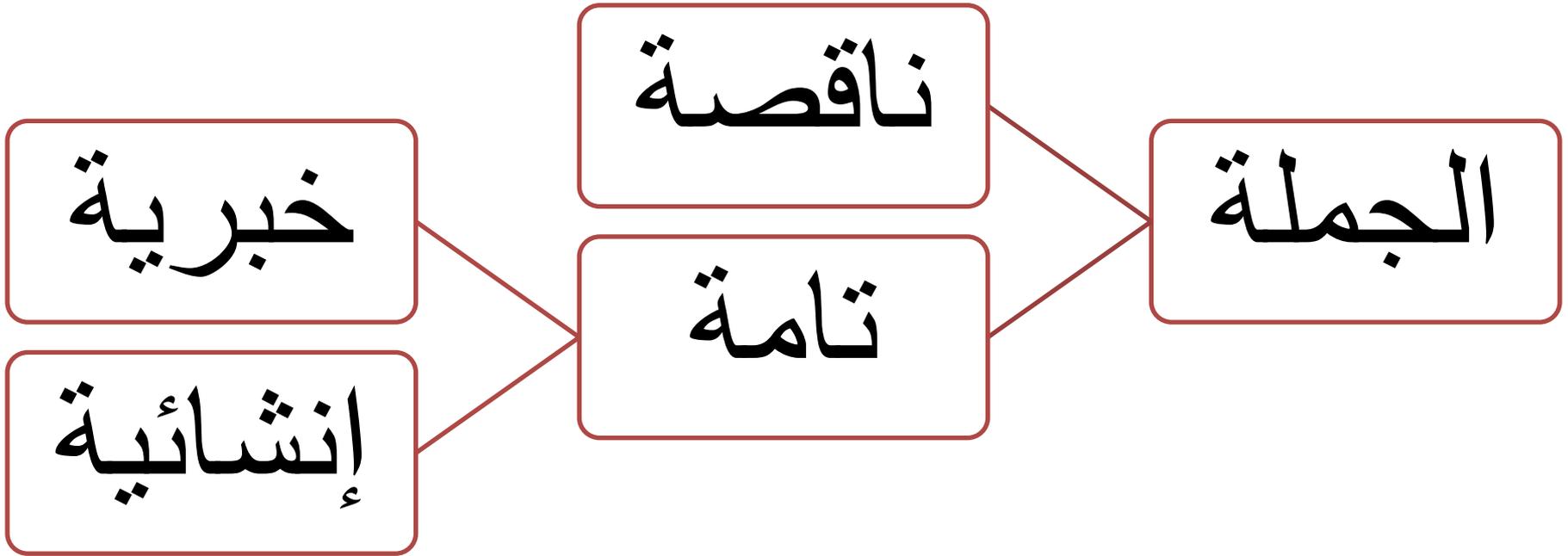


البحوث اللفظية التحليلية



هيئة الجملة: الهيئة القائمة بمجموع
كلمتين أو أكثر على نحو يكون
للمجموع مدلول لم يكن ثابتاً لتلك
المفردات في حال تفرّقها.

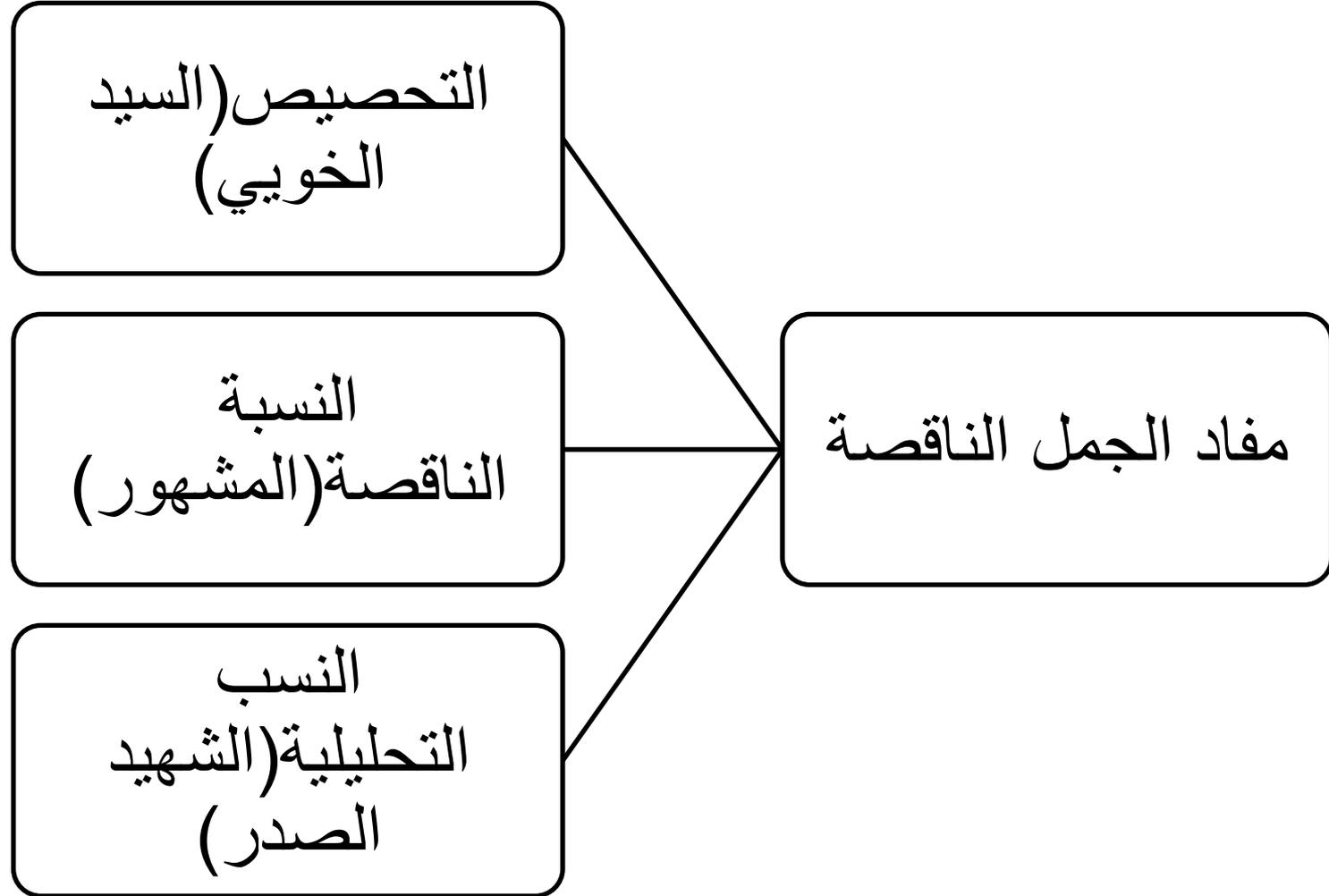
البحوث اللفظية التحليلية



1- الجمل الناقصة

و هي الجمل التي لا يصحّ السكوت عليها،
كما قال علماء العربية، كجملة الوصف و
الموصوف و المضاف و المضاف إليه.

البحوث اللفظية التحليلية



البحوث اللفظية التحليلية

نسب حقيقية
خارجية (ضرب
زيد).

نسب حقيقية قائمة في
صقع الذهن (الرجل
العالم)

الجملة
الناقصة

البحوث اللفظية التحليلية

2- الجمل التامة الخبرية

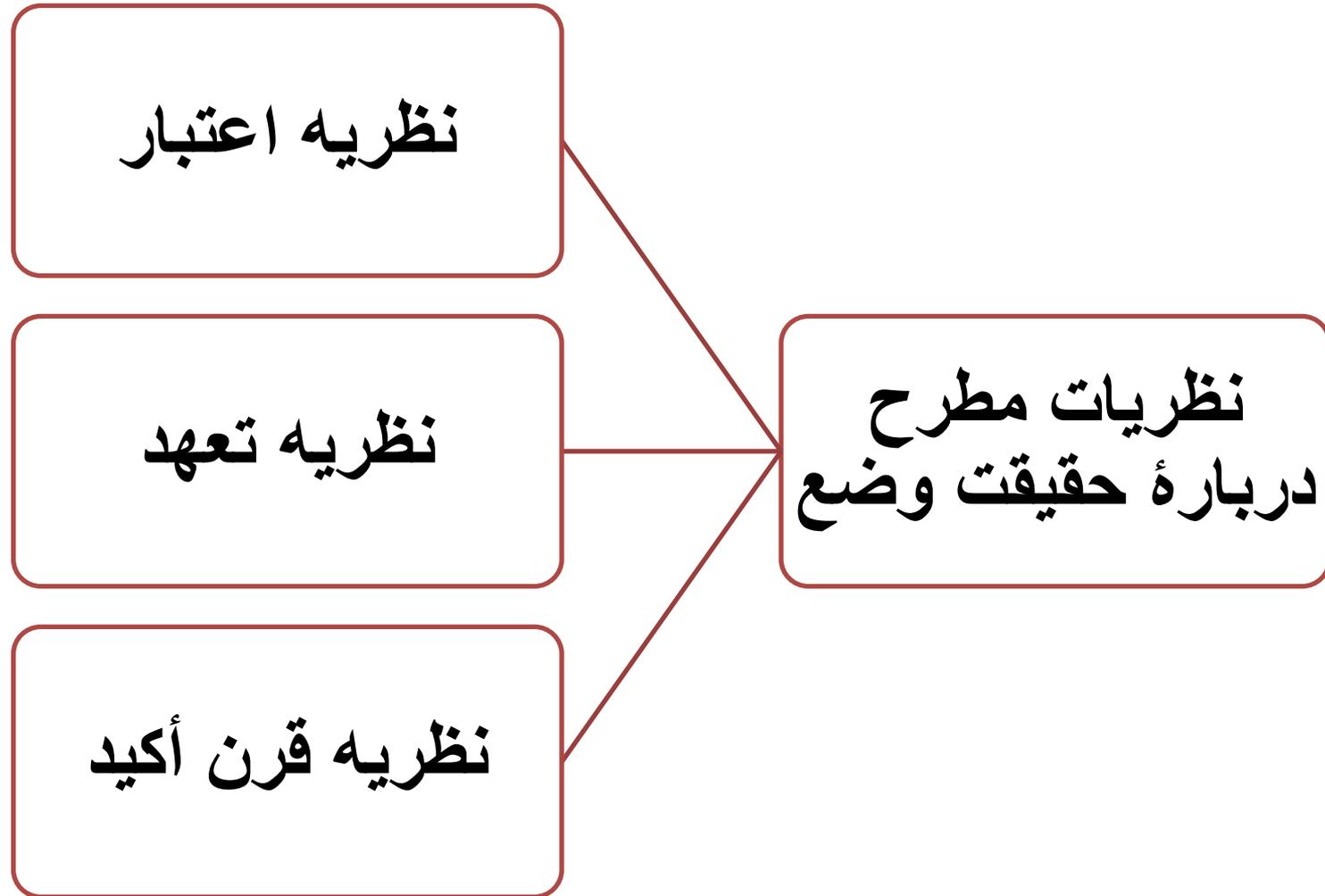
و المشهور أنّها **موضوعة للنسب**، و لكن النسبة
 المفاد عليها بالجملة التامة **نسبة تامة يصحّ**
السكوت عليها بخلاف النسبة المفاد عليها
 بالجملة الناقصة أو الحروف.

البحوث اللفظية التحليلية

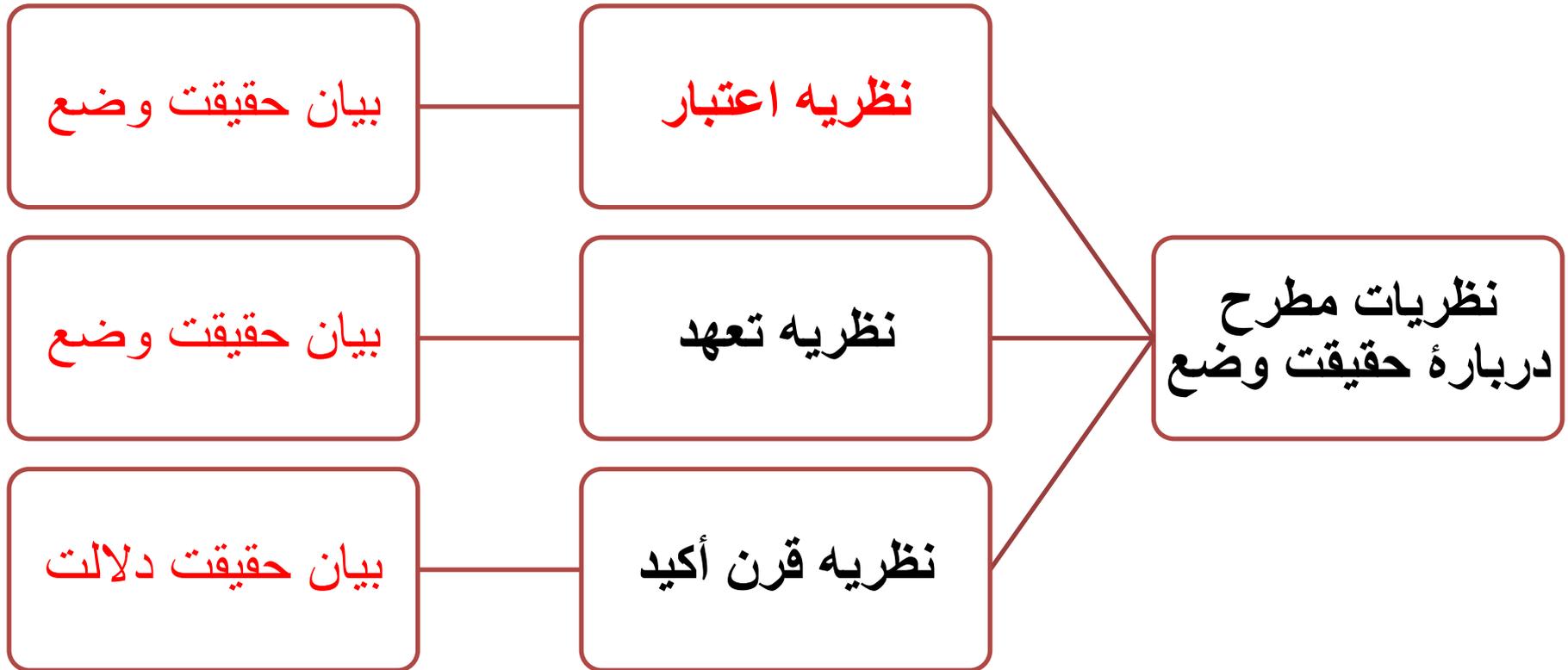
و خالف في ذلك أيضا السيد الأستاذ- دام ظلّه- و ادّعى:

أنّها **موضوعة لإبراز أمر نفسي كقصد الحكاية** في
الجملة التامة **الخبرية و قصد الإنشاء** في الجملة التامة
الإنشائية.

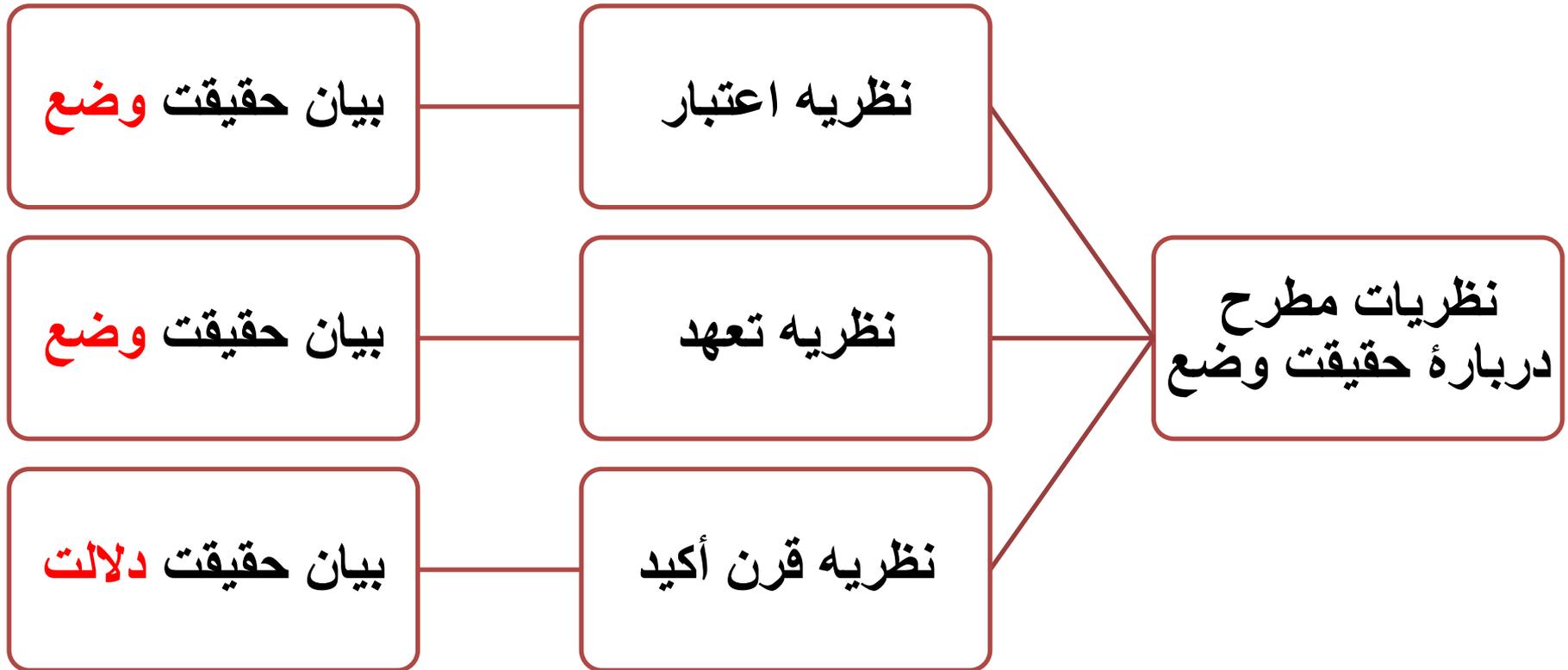
وضع یکی از مناشیء ظهور



وضع یکی از مناشیء ظهور



وضع یکی از مناشیء ظهور



و الذي ينبغي أن يقال بهذا الصدد:

أن النسبة إذا كانت تحليلية في صقع الذهن بالمعنى المتقدم شرحه في القسم الأول من الحروف كانت ناقصة، و إذا كانت واقعية في صقع الذهن كانت تامة.

البحوث اللفظية التحليلية

فالتمامية و النقصان تنشأ من تحليلية
النسبة و واقعيتها، لأنَّ **النسبة** إذا كانت
تحليلية فمعناه أنه لا يوجد في الذهن إلا
مفهوماً إفرادياً ينتظر في حقه أن يقع طرفاً
للارتباط بحكم معين، فلا يصحّ السكوت
عليه.

و أمّا إذا كانت واقعية فمعناه
 احتواء الذهن كلا من النسبة و
 المنتسبين، فلا حالة منتظرة
 فتكون تامة.

البحوث اللفظية التحليلية

و أمّا تشخيص ما يكون من النسب الذهنية تحليلاً
و ما يكون منها واقعياً فضابطه العام أن كلّ نسبة
يكون موطنها الأصلي هو الخارج، أي نسبة
خارجية فهي نسبة تحليلية في الذهن بالبرهان
المتقدّم في الحروف و الجمل الناقصة و كلّ نسبة
يكون موطنها الأصلي الذهن فهي نسبة ذهنية
واقعية.

البحوث اللفظية التحليلية

- و سيأتي أن مفاد الجملة التامة هو هذه النسبة التصادقية، و كما انَّ النسبة الحقيقية الخارجية بين الضرب و زيد يمكن للذهن في مجال تصور الواقعة تحويلها بطرفيها إلى مفهوم واحد مركَّب تركيباً تحليلياً بحيث تكون النسبة المذكورة تحليلية في هذا المفهوم، كذلك النسبة الحقيقية الذهنية التصادقية بين «الرجل و العالم»، فإنَّها إذا أُريد التعبير عنها و عن طرفيها بما هي واقعة أمكن للذهن تحويلها بمجموعها إلى مفهوم واحد مركَّب تركيباً تحليلياً بحيث تكون النسبة التصادقية تحليلية في هذا المفهوم و يعبر حينئذ بالجملة الناقصة، و سيتضح هذا المطلب أكثر في أعقاب شرح مفاد الجملة التامة.

الجمل الخبرية الاسمية

- الجمل الخبرية الاسمية
- و في ضوء هذا التحليل نستطيع أن نفهم النسب المفاد عليها في الجملة الخبرية الاسمية - الحملية -
- فإنها موضوعة للنسبة التصادقية و هي الربط بين المفهومين - الموضوع و المحمول - بنحو يرى أحدهما الآخر و يصدق عليه في الخارج، فإنَّ الذهن البشري قادر على استحضار مفهومين و إنفائهما في واقع خارجي معيّن، فتكون بينهما نسبة التصادق و الإراءة لمعنون واحد.

الجملة الخبرية الاسمية موضوعة
للنسبة التصادقية و هي الربط
 بين المفهومين - الموضوع و
 المحمول -

الجملة الخبرية الاسمية

- و هذه نسبة ذهنية و ليست خارجية، بل يستحيل أن تكون خارجية إذ ليس في الخارج وجودان ليكون بينهما نسبة خارجية، بل وجود واحد مصداق للمحمول و الموضوع في الجملة الخبرية.

هذه نسبة ذهنية و ليست خارجية

الجمل الخبرية الاسمية

- و في كلّ صقع تكون النسبة موجودة فيه لا بدّ أن يكون لطرفيها وجودان متغايران، فحينما نقول «الرجل عالم» يكون الكلام دالاً على هذه النسبة، و باعتبارها نسبة واقعية استوفت أطرافها تكون تامة و تكون الجملة جملة تامة بخلاف قولنا «علم الرجل أو «الرجل العالم».

الجملة الخبرية الاسمية

- أمّا الأول، فلأن النسبة هنا تحليلية، يبرهان أنّها من النسب التي موطنها الأصلي الخارج فيستحيل تصوّر الذهن لها إلا عن طريق مفهوم ذهني واحد مركّب تحليلًا، كما برهننا عليه سابقاً.

الجمل الخبرية الاسمية

- و أمّا الثاني، فلأن النسبة هنا تحليلية أيضاً، لا لأنَّ موطنها الأصلي الخارج فان مرد النسبة في الجملة الوصفية «الرجل العالم» إلى النسبة التصادقية لا إلى نسبة خارجية، لعدم وجود نسبة في الخارج بين الرجل و العالم، لاتحادهما في وعاء الخارج و في وعاء اتحاد الطرفين يستحيل قيام النسبة بينهما، و إنّما تقوم بينهما في وعاء المغايرة و هو الذهن،

فلأن النسبة هنا تحابلية أيضاً،
لا لأن موطنها الأصلي الخارج

الجمل الخبرية الاسمية

فالنسبة الممكنة بين الرّجل و العالم أنّما هي النسبة التامة التصادقيّة، غير أنّ هذه النسبة إذا أريد الحكاية عنها تصوّراً على حدّ حكاية الذهن تصوّراً عن النسب الخارجية كان من الضروري تحويلها إلى نسبة تحليلية أيضاً بحيث يوجد في الذهن مفهوم وحداني مركّب لو حلل لانحل إلى نسبة تصادقيّة و طرفين،

الجمل الخبرية الاسمية

- و ذلك إذ بدون هذا و مع قيام النسبة التصادقية في الذهن حقيقة لا يكون ذلك مفهوماً ذهنياً حاكياً عن النسبة التصادقية بل إيجاباً حقيقياً لها، فالذهن بعد فرض قدرته على الحكاية مفهوماً و تصوراً عن النسب الواقعية سواء كانت أولية خارجية أو ثانوية ذهنية على حد قدرته على الحكاية عن غير النسب من الأمر و الواقعية فلا بد أن تكون حكايته عن تلك النسب بالطريقة التي برهنا عليها،

الجمل الخبرية الاسمية

- و بهذا قد يتضح سر الكلام المعروف و هو أن الأوصاف قبل العلم بها اخبار، و انَّ الجملة الوصفية متأخرة رتبة عن الجملة التامة، فإنَّه من تأخر الحاكي عن المحكى، فإنَّ نسبة مفاد الجملة الوصفية إلى مفاد الجملة التامة نسبة مفاد جملة الإضافة «علم الرجل إلى الواقعة الخارجية التي تمثّل قيام هذا العرض بموضوعه.

الجملة الخبرية الفعلية

- الجملة الخبرية الفعلية
- و النسبة التصادقية التي هي النسبة التامة المداولة للجملة الخبرية كما تتصور في الجمل الخبرية الاسمية كما في قولنا «الرجل ضارب» كذلك تتصور في الجمل الخبرية الفعلية كما في قولنا «ضرب الرجل غاية الأمر أنَّهما نحوان من التصادق،

الجملة الخبرية الفعلية

الجملة الخبرية
الاسمية

الخبرية الفعلية

النسبة
التصادقية

الجملة الخبرية الفعلية

- فانَّ التصادق في الأول هو بالمعنى الذي عرفناه الذي يرجع إلى انطباقهما على واقع واحد، و التصادق في الثاني بمعنى انطباقهما على مركز واحد مركب من العرض و محله،

الجملة الخبرية الفعلية

- فالضرب و الرَّجْل مفهومان و هذان المفهومان قد يلحظ مفهوم الضرب منهما فانياً في حادثة و مفهوم الرَّجْل فانياً في ذات غير واقعة طرفاً لتلك الحادثة، و في مثل ذلك لا ربط و لا تصادق بين المفهومين.

الجملة الخبرية الفعلية

- و قد يلحظ مفهوم الضرب فانياً في حادثة معينة و مفهوم الرّجل فانياً في طرف تلك الحادثة، فيكون بينهما علاقة و ارتباط و تصادق على واقعة مركّبة واحدة في الخارج، و هذا هو مفاد الجملة الفعلية.

الجملة الخبرية الفعلية

فالتصادق دائماً يكون بلحاظ أخذ العنوانين بما هما
 مشيران إلى الخارج مع افتراض نحو وحدة في
 المشار نحوه بهما معاً، فإن كانت هذه الوحدة ذاتية
 كان من باب الحمل، كما هو الحال في الجمل الخبرية
 الاسمية، وإن كانت وحدة في الواقعة كان من باب
 الإسناد كما هو الحال في الجمل الخبرية الفعلية.

الجملة الخبرية المزدوجة

- الجملة الخبرية المزدوجة
- و هناك قسم ثالث من الجمل الخبرية تعتبر مزدوجة مركبة من جملة اسمية و فعلية و هي الجملة الاسمية التي يكون الخبر فيها فعلاً، كقولك «البدر طلع»

الجملة الخبرية المزدوجة

- و البحث عن هذا النوع من الجمل يقع في مقامين:
- الأول: تشخيص كونها مركبة من جملتين أي جملة كبرى بحسب مصطلح النحاة أو جملة واحدة فعلية تقدّم فيها الفاعل على الفعل.
- الثاني: في كيفية تصوير النسبة التصادقية في الجمل المركبة - الجمل الكبرى -.

الجملة الخبرية المزدوجة

- أمّا المقام الأول: فالمعروف المشهور بل المتفق عليه عند علماء العربية اعتبار أمثال هذه الجملة مركّبة من جملتين جملة صغرى تقع محمولاً داخل الجملة الكبرى على حدّ قولنا «زيد أبوه قائم» و ذلك باعتبار أن الفاعل لا بدّ و أن يتأخّر عن الفعل فيذكر بعده أمّا صريحاً أو بضمير يرجع إلى ما قبله «فالبدر طلع» يعنى «البدر طلع هو» فيكون الخبر جملة فعلية لا محالة

الجملة الخبرية المزدوجة

- و في قبال ذلك هنالك اتجاه حديث من قبل بعض الباحثين يقضى باعتبار الجملة المزدوجة جملة واحدة فعلية تقدّم فيها الفاعل على الفعل فجملة «البدر طلع» هو نفس جملة «طلع البدر» و ذلك لأنّه لا يطرأ بتقديم الفاعل فيها على الفعل أى جديد إلا تقديم المسند إليه و هو لا يغيّر من طبيعة الجملة و لا من معناها و أمّا قصة تأخر الفاعل عن الفعل رتبة فهي تعسفات و تفلسفات ألزم بها النحاة أنفسهم و قد أوقعتهم في كثير من المشكلات على حدّ تعبيره.
- (١) - راجع « في النحو العربي » ص ٣٩ - ٤٠.

الجملة الخبرية المزدوجة

و نحن و إن كُنَّا قد نَتَّفَق مع الباحث
المذكور في وقوع شيء من التكلّف و
التفلسف غير المنسجم مع طبيعة البحوث
اللغوية و وظيفتها أحياناً في كلمات النحاة
حين حاولوا تعليل القواعد العربية و
صياغتها في قوالب الفلسفة الإغريقية.

الجملة الخبرية المزدوجة

و لكننا مع ذلك نرى أنّ هذه المحاولات أو جملة منها على الأقل لم تكن أكثر من مجاراة مع روح العصر و ثقافته و لغته العلمية آنذاك لإعطاء ضوابط فنيّة و مدرسّيّة عمّا كانوا يدركونه مسبقاً بوجداناتهم اللغوية الأصيلة

الجملة الخبرية المزدوجة

و هذا يعني انا إذا شئنا تجاوز تلك
 الصياغات و المصطلحات و أردنا تأسيس
 منهج آخر قد يكون أنسب و أقرب إلى
 روح البحوث اللغوية و النحوية فلا بدّ و أن
 لا نتخبط في إنكار وجدانات لغوية أصيلة
 قد تكون مستترة من وراء تلك الصياغات.

الجملة الخبرية المزدوجة

- و على هذا الأساس يمكننا أن نعلق في المقام بما يلي:
- انَّ القول بأنَّ جملة «البدر طلع» فعلية يجعلنا أمام مفارقات لا يمكن حلّها و تفسيرها. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.
- ١- كيف نفسّر صحة قولنا «ذهب الناس» و عدم صحة «الناس ذهب» و أنّما الصحيح «الناس ذهبوا».

الجملة الخبرية المزدوجة

- ٢- صحة قولنا «قام محمد و علي» و عدم صحة «محمد و علي قام» بل الصحيح «محمد و علي قاما».
- ٣- صحة قولنا «طلع الشمس» و عدم صحة «الشمس طلع» بل الصحيح «الشمس طلعت».
- ٤- صحة قولنا «جاء رجل و عدم صحة «رجل جاء».

الجملة الخبرية المزدوجة

- و مرجع الثلاثة الأولى إلى اشتراط التطابق بين المبتدأ و خبره في الأفراد و التثنية و الجمع و التأنيث و التذكير فإذا قلنا: ان «رجل و «الناس» و «محمد» و «على» فاعل و يرتبط به الفعل مباشرة، سواء تقدم على الفعل أو تأخر عنه فلا نستطيع أن نفسر هذه الفوارق بين حالة تقدم الفعل و حالة تأخره ما دام جوهر العلاقة المعنوية واحداً، بل تكون مجرد فوارق تعبدية بحته،

الجملة الخبرية المزدوجة

- بخلاف ما إذا افترضنا أنَّ جوهر العلاقة المعنوية مختلف و أنَّ العلاقة بين جزئى الجملة فى حالة تقدّم الفعل هى علاقة إسنادية، أى علاقة فعل بفاعل، و أنّها فى حالة تأخر الفعل علاقة حملية أى علاقة خبر بمبتدأ، و هو ما يعنيه النحاة بقولهم أنَّ الجملة فى هذه الحالة تعتبر اسمية.

الجملة الخبرية المزدوجة

- فان بإمكاننا أن نفسر الفوارق المذكورة حينئذ باعتبار أن فاعل الفعل ليس هو الاسم المتقدم عليه ليقال: كيف ساغ أن يكون الفعل بصيغة المفرد أو التذكير حينما يتأخر عنها و لا يسوغ ذلك حينما يتقدم عليها. بل الفاعل ضمير يمثل مدلول الاسم المتقدم، و لما كان الضمير ممثلاً لمرجعه فلا بد أن يتطابق معه في الأفراد و الجمع و التانيث، و هذا يبرهن على ان الجملة اسمية و الاسم المتقدم ليس فاعلاً بل موضوعاً للحكم عليه بجملة فعلية، و هذه هي العلاقة الحملية التي نجدها في الجملة الاسمية حينما يكون الخبر فيها مفرداً، و حينما يكون الخبر فيها جملة اسمية كما في «زيد أبوه عالم».

الجملة الخبرية المزدوجة

- و مرجع الفرق الأخير إلى اشتراط تعريف المبتدأ و عدم جواز الابتداء بالنكرة.
- و هذا يبدو شرطاً تعبدياً بناء على افتراض انَّ الفاعل يبقى على فاعليته مع تأخر الفعل أيضاً، إذ لا يعرف وجه لاشتراط كون الفاعل معرفة في حال تقدمه و رفع اليد عن هذا الشرط في حال تأخره.

الجملة الخبرية المزدوجة

بخلاف ما إذا افترض تغير جوهر العلاقة في حالتي تأخر الفاعل و تقدّمه و أنّ الجملة في الحالة الأولى فعلية و العلاقة فيها إسنادية لا يحتاج فيها إلى معرفية الفاعل و الجملة في الحالة الثانية اسمية و العلاقة فيها حملية، و النسبة الحملية باعتبار كونها تطبيقاً للمحمول على الموضوع بنحو يرى تصادقهما على مركز واحد هو الموضوع كان للموضوع أهمية و مركزية فيها بحيث اشترط أن يكون معرفة متعيناً بأحد أنحاء التعيين.

الجملة الخبرية المزدوجة

و هكذا تلجئونا الوجدانات اللغوية
إلى اعتبار الجملة المزدوجة
جملة مركبة من جملة فعلية
صغرى و جملة اسمية كبرى.

الجملة الخبرية المزدوجة

و أمّا المقام الثاني: فقد يستشكل على تطبيق النسبة التصادقية على الجمل الكبرى بأنّ الجملة الحملية يحمل فيها الخبر على المبتدأ و يطبق عليه على نحو يرى تصادقهما معاً على مركز واحد، و هذا لا يمكن تعقله في حمل الفعل على المبتدأ فإنّ الفعل بما هو فعل لا يمكن تطبيقه و صدقه على المبتدأ و كذلك لا يتعقل حمل جملة «أبوه عالم» على زيد فإنّ زيدا ليس هو عين «أبوه عالم».

الجملة الخبرية المزدوجة

- و الجواب عن هذا الإشكال يمكن أن يكون بأحد وجهين:

الجملة الخبرية المزدوجة

1- إنّ المحمول على الموضوع في الجمل الكبرى ليس هو الفعل أو الجملة الكبرى بل هو المعنى المتحصل من الجملة الصغرى بحيث تنتزع منها معنى إفرادياً يكون هو المحمول «فزيد أبوه عالم» يعني «زيد ذو أب عالم». إلا أنّ هذا الوجه غير تام، لأنّ تحويل الجملة الصغرى التي هي ذات مفهوم تركيبى إلى مفهوم إفرادى منتزع منها عناية زائدة و مئونة على خلاف طبع هذه الجمل.

الجملة الخبرية المزدوجة

2- انَّ الحمل لا يراد به اتحاد مفهومين في مصداق واحد خارجاً فحسب ليقال أن هذا مستحيل في المقام، بل المراد صدق المحمول على الموضوع و كونه واقعاً فيه حينما ينظر إليه.

و من الواضح أنّ مفهوم «أبوه عالم» أو «اجتهد» صادق في حقّ زيد حقيقة على تقدير كونه كذلك. فالجملة الحملية موضوعة لإفادة النسبة التصادقية بمعنى أنّه كلّما لاحظت الموضوع وجدت المحمول صادقاً في حقه تصوّراً، و هذا كما يعقل في المحمول الأفرادي كذلك يتعقل في الجملة.

